مفهوم المواطنة بين الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي وأثرها في المجتمع الإسلامي المعاصر

The concept of citizenship between Occidental thought and Arab Islamic thought and its effect in contemporary Islamic society

خالد حواص *

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس (المغرب)، khalid.haouas@usmba.ac.ma

تاريخ الإرسال: 2022-07-06 تاريخ القبول: 2022-09-07 تاريخ النشر: 2022-10-29

الملخص:

لقد شاع استخدام لفظة "المواطنة" في لغتنا المعاصرة، على مختلف الأصعدة الثقافية والسياسية والاجتماعية والإعلامية والتربوية وحتى الدينية. لما أصبحت تعيشه المجتمعات العربية الإسلامية حالات من الاضطراب والتوتر، وحالات من الانشقاقات والاختلافات في الاتجاهات والمذاهب، الشيء الذي أدى –في بعض الأحيان– إلى فتن داخلية، والتي مردها –في العموم– إلى غموض وتخبط في مفهوم المواطنة، لدى الشعوب والدول. فقد تعددت لديهم مفاهيم المواطنة تبعا للتيارات النافذة فيها، حتى صارت المواطنة –بالنسبة لبعضهم– هي الانتماء للطائفة أو المذهب، أو الانتماء لحزب أو تيار سياسي، وماعدا ذلك يكون خارج مفهوم المواطنة.

على هذا الأساس ارتأينا المشاركة بهذه الورقة البحثية في سياق موضوع وظيفة الدين في توجيه الحياة الانسانية في المجتمع الإسلامي المعاصر، مؤكدين على جملة أهداف نسعى للوصول اليها من خلال البحث وهي: تحديد مفهوم المواطنة في الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي، والتأصيل الشرعي للمفهوم، وإبراز أثر الدين في إرساء وترسيخ مفهوم المواطنة وقيمها في المجتمع الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة؛ الفكر العربي الإسلامي؛ الفكر الغربي.

* المؤلف المرسل

Abstract:

The term "citizenship" has been used in our contemporary language on various cultural, political, and social, media, educational and even religious levels. The Arab Islamic societies are experiencing instances of turmoil and tension, states of schisms and differences in trends and doctrines, which have led - in some cases - to internal conflict, which is due - in general - to ambiguity and confusion of the concept of citizenship among peoples and states. They had various concepts of citizenship according to the currents in effect, until citizenship became - for some of them - belonging to a sect or a trend, or belonging to a party or political current that have nothing to do with the concept of citizenship.

On this basis, we decided to outline in this research paper the function of religion in guiding human life in contemporary Islamic society, stressing a number of goals that we seek to reach, namely: Defining the concept of citizenship in thought occidental and thought Arab Islamic, and the rooted legal of the concept, highlighting the effect of religion in establishing and consolidating the concept of citizenship and its values in the Islamic society.

Keywords: Citizenship; Thought Arab Islamic; Thought occidental.

مقدمة:

راجت في العقود الأخيرة في المجتمع العربي الاسلامي ثقافة الاستهانة بالأوطان، وتعددت الأسباب في انتشار ثقافة تقزيم قيمة الوطن وتهوينه في النفوس، إما بالوسائل الحديثة للاستعمار وحيله الجديدة، التي سادت بها لغة شكر وحمد الاستعمار، حتى نشرت عرائض تطالب بعودته للأوطان، لأن الاستقلال كان نقمة وليس نعمة، جاهلين أو متجاهلين تاريخ أوطانهم في ذل الاستعمار. أو لأسباب سياسية، أدت بالشعوب إلى كره ونبذ أوطانهم، لكون بعض السياسيين راهنوا بقيمة المواطنة، فشرعوا وصاغوا قوانين مكنتهم من الاغتناء الفاحش ونهب ثروات الوطن

وخيراته. إضافة إلى الأسباب الاجتماعية والثقافية، التي أججت النزاعات القبلية والعرقية والدينية وزادت من حدتها، نتج عنها صراعات مادية وفكرية، جعلتها تتبادل فيما بينها اتهامات ما وصل إليه الوطن من تخلف ودمار، فتنامى على إثرها نزعات تأكيد الهوية الذاتية التي غدتها تحديات العولمة، وصار الاحتكاك بين الشعوب يأخذ نمط الصراع الصفري. ويبرز الدين هنا كعامل حاسم في تأجيج حدة الصراعات أو تخفيفها وربما إلغائها، ويظهر هذا الأمر في نشر فتاوى تنكر حب الأوطان، والقول بأن الأوطان أوثان، داعية لتدميرها، زاعمين أن مفهوم المواطنة دخيل مستحدث جديد، وفريق آخر من المفكرين والمثقفين الغربيين أو العلمانيين، اتهم الإسلام أنه أغفل مفهوم المواطنة في الدولة التي أقامها، على أن هناك تمايز بين سكان المسلمين وغيرهم من أصحاب الديانات والمذاهب الأخرى، ليتم تحديد مفهوم المواطنة على أساس الانتماء للإسلام فقط، مغيبين بذلك الحقائق التاريخية الداحضة لهذه الاتهامات.

ومع هذا الواقع تظهر الحاجة الماسة إلى ترسيخ مفهوم المواطنة وقيمها في مجتمعاتنا الاسلامية، كسبيل للتكامل والوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي والسلم المجتمعي، ولتقوية العلاقة بين الوطن ومواطنيه، باعتبارها مقصدا من مقاصد الدين. وأن كل ما يقوم به الفرد في سياق المواطنة يعد قربة إلى الله، ومساهمة في نهضة الأمة، فهي قيمة إسلامية لها أصولها التشريعية من زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

من أجل ذلك، نحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على قضية المواطنة في المجتمع الإسلامي المعاصر، من خلال عرض لمفهوم المواطنة في كل من الفكرين الغربي والعربي الإسلامي، مع التأصيل الشرعي لمفهوم المواطنة، مبرزين توافق قيم المواطنة مع مقاصد الدين باعتباره موجها للحياة الإنسانية في المجتمع الإسلامي.

أولا: المفهوم العام للمواطنة.

عند الرجوع إلى أصل كلمة "**المواطنة**" ومدلولها، فإنه يعود إلى الحضارة اليونانية القديمة، لارتباطها بالدولة "المدينة اليونانية " (Polis). أما في اللغة العربية فقد استعملت كلمة "المواطنة"

كترجمة "Citoyenneté" بالفرنسية والتي اشتقت من المدينة (Cité) بمعنى بناء حقوقي للمكان والمشاركة السياسية، وفي اللغة الإنجليزية «Citizenship» المشتقة من«Citizen» المواطن، هو ذلك الفرد الذي تخاطبه القوانين والدساتير الحديثة دون اعتبار لأي تمييز عرقي أو ديني أو طبقي. ما يلاحظ أن هناك اختلاف بين Citoyenneté المواطنة و Nationnality الجنسية، حيث يعبر عن هذا التمييز بين مفهومي الجنسية والمواطنة في الكتابات الفرنسية، في المقابل نجد تطابق في مفهومي المواطنة والجنسية في أمريكا الشمالية ، ذلك أن الأجنبي الذي يحصل على الجنسية يمارس بنحو كامل حقوق المواطنة، كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وكذا الواجبات كدفع الضرائب والدفاع عن الوطن. ويعبر عن المواطنة في الاصطلاح: (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن، وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في الموازنة للدولة)[1].

من خلال هذا التعريف، نجد أن المواطنة صفة أو قيمة شرطية غيابها أو وجودها يتعلق بمقومات هذه الصفة، أبرزها الانتماء إلى الوطن، الذي تمارس فيه المواطنة، وبالتالي لا وجود لمواطنة بلا وطن. حيث تعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة على أنها (علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون هذه الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة)[2]. فيتبين من خلال الموسوعة على أن المواطنة لها أبعاد متعددة: بعد قانوني وسياسي، وبعد (معنوي وعاطفي) الهوية والانتماء. أما البعد القانوني يتجلى في أصل العلاقة بين الفرد والدولة، التي بمقتضاها تمنح الجنسية لعدد من الأفراد وفقا لقوانين تلك الدولة. في حين نجد البعد السياسي: الذي يحدد الإطار القانوني للحقوق والحريات، وكذا الواجبات باعتبار المواطن له حقوق سياسية كالانتخاب والترشيح والاستفادة الاجتماعية والاقتصادية التي توفرها الدولة. وتحدد الواجبات كأداء الخدمة العسكرية والضرائب. وكذا البعد المعنوي: الذي يعبر على علاقة المواطن بوطنه، انطلاقا من مرجعيته وهويته وانتمائه.

ثانيا: مفهوم المواطنة في الفكر الغربي.

عرف مفهوم المواطنة بمعناها الحديث عدة تطورات وإضافات، يختلف من زمن لآخر ومن بيئة اجتماعية وحضارية وثقافية لأخرى. فقد ارتبط هذا المفهوم بتطور الفكر الإنساني منذ ظهور الفكر الاغريقي. فالأثيني فهم المواطنة على أنها "المشاركة في الحياة السياسية وليس الحصول على حق له"[3]. وأن المواطن هو "من يشارك في سلطة الدولة بوجه من الوجوه"[4]، ويميز أرسطو بين المواطن وغير المواطن، فالمواطن هو من يشارك في العمل السياسي العام، وغير المواطن يدخل ضمن (النساء والعبيد والأجانب)، ويعبر عن ذلك بأن المواطن ليس مجرد ساكن المدينة / الدولة، فالمواطنة تكون بين أفراد يملكون على الأقل بعضهم حيال بعض سلطات متساوية des pouvoirs égaux[5]. وبهذا تكون المواطنة في المفهوم اليوناني قد اعتمدت الطبقية في تحديدها للمفهوم مع إقصاء النساء والأجانب والعبيد من صفة المواطن.

أما في الفكر الروماني:" اقتصرت صفة المواطن بداية على الأشراف وحدهم، ثم صارت صفة الروماني يسمح بها لعامة سكان روما، كما منحت روما المواطنة لبعض سكان المدن أو المستعمرات التي كانت تفضلها الدولة حيث كان لهؤلاء حق التعاقد مع الرومان وليس حق الزواج منهم"[6] وبالتالي أصبح معيار الولاء، وليس الإقامة، في تحديد صفات المواطنة.

لم يستمر هذا الوضع في أثينا وروما طويلا، ليصبح المواطن فاقدا لمعظم حقوقه، بعد سيطرة الاقطاع وتسلط الكنيسة في القرون الوسطى، إلى أن برز عصر النهضة الأوروبية، والذي تطور فيه مفهوم المواطنة بالمعنى الحديث والمتمثل في أدبيتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية، بهذا تمت إعادة اكتشاف هذا المبدأ تدريجيا لبناء الدولة القومية، ولتأسيس نظم سياسية فاعلة، وصياغة مفهوم جديد للمواطنة نقلها من مجرد الانتماء إلى دين أو طبقة إلى مفهوم سياسي يعتمد الأمة والدولة معيارا.

يعتمد مفهوم المواطنة عند روسو على دعامتين أساسيتين: المشاركة السياسية الإيجابية والمساواة بين المواطنين، "فالمساواة عند روسو مثل المشاركة الإيجابية من جانب الأفراد، وهي جزء من مفهوم أوسع وهو مفهوم المواطنة"[7]. أما كانط الذي تشبع كثيرا بنظريات مونتسكيو حول "فصل السلطات" وروسو في "العقد الاجتماعي"، فقد ركز على صفة استقلالية الفرد كأساس للمواطنة، وحصر الصفات الأساسية للمواطنة في: الحرية والمساواة والاستقلال الذاتي Autonomie.[8]

إلا أنه خلال القرن العشرين عرفت أوروبا انتكاسة إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية، على إثر سيطرة النزعات الشوفينية، والنكوص عن المبادئ الكبرى التي شيدها الفكر الأوروبي خلال عصر الأنوار، والصعود اللافت للديكتاتوريات السياسية خاصة في ألمانيا (النازية) وفي إيطاليا (الفاشية) وفي اسبانيا (الفرنكوية).

بعد سقوط هذه الديكتاتوريات، عادت بقوة فكرة المواطنة، وانصبت عليها الدراسات التاريخية والسياسية والقانونية في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، وحظيت بأهمية قصوى في الخطاب الليبرالي الجديد، إذ قام بمراجعة لمفهوم المواطنة في ظل المتغيرات التي عرفها الغرب، ومدى إمكانيات احتواء المجتمعات الغربية للمهاجرين الجدد وحماية حقوق الأقليات العرقية والدينية. ويتجلى ذلك من خلال أبرز الكتابات في النظرية الديمقراطية الليبرالية كتاب "المواطنة والطبقة الاجتماعية" Citizenship and Social Class [9] لعالم الاجتماع الإنجليزي توماس مارشال، والذي يعتبر من خلاله أن مفهوم المواطنة هو تعبير له مكونات ثلاثة، يلخصها في حقوق مدنية ضرورية لممارسة الحقوق الشخصية، وحقوق سياسية تتجسد في المشاركة السياسية، بالإضافة إلى مجموعة من الواجبات والحقوق تساهم في حماية المواطن داخل المجتمع. ويقول المفكر الكندي ويل كيمليكا الذي يعد من أبرز المفكرين الليبراليين الجدد، من خلال مؤلفه "المواطنة متعددة الثقافات" La Citoyenneté Multiculturelle "إن المنظرين الليبراليين المعاصرين غافلون عن الأمر

التالي وهو أن القيمة الليبرالية لاحترام الأفراد، لا تتحدد باحترام المواطنين، إذا انطبقت المواطنة بشكل كامل مع العضوية الثقافية"[10].

وهكذا يتبين مما سبق، أن مفهوم المواطنة في الفكر الغربي متحول يواكب تطور الفكر السياسي في كل مراحله الحضارية، فمواطنة الحقبة اليونانية ليست هي مواطنة الرومانية، وهي تختلف عما كانت عليه في فترة العصور الوسطى، وكذلك مغايرة لما عرفته أوروبا بعد الثورة الفرنسية، والذي بدوره مختلف عن المفهوم المعاصر للمواطنة. هذا التطور والتغير للمفهوم يعكس التركيبة الثقافية والأخلاقية لكل حقبة، فهو يبقى مرتبط بعدد من المفاهيم الهامة في أي دولة، والتي تشكل مقومات المواطنة ومرتكزاتها: المساواة والعدالة، والمشاركة والمسؤولية، والحقوق والواجبات، والتعددية، والديمقراطية، والحرية. فدراسة تاريخ تطور المواطنة، يُمكّننا من فهم واستيعاب الصورة التي تكون بها الفكر السياسي الغربي في صورته الحالية.

بعد البحث والنظر في مفهوم المواطنة في الفكر الغربي، والذي وجدناه قد اعتمد مجموعة من المرتكزات الأساسية: العدل، والمساواة، والحرية، والمشاركة...، فكيف يرى الفكر الإسلامي المواطنة؟ وما الذي يميزها في الفكر الغربي؟

ثالثا: المواطنة في الفكر العربي الإسلامي.

هناك شبه إجماع بين الباحثين، أن الشيخ الأزهري رفاعة رافع الطهطاوي (1801-1873م) يعتبر أول من وظف مصطلح المواطنة –بحمولته الفكرية والسياسية– على إثر الاحتكاك مع الثقافة الغربية[11]، عبر بوابة "المثاقفة"، وإن لم ترد لفظة "**المواطنة**" في التراث العربي/الإسلامي – في السياق السياسي– بالرغم من أنه غني بالمشاعر الوجدانية التي تتغنى بحب الوطن والحنين إليه، فهذا لا يمنع من القول أن مفهوم المواطنة، إن تبلور ونما وتطور في السياق الفكري والسياسي الغربي،

استفاد كثيرا من العناصر التي طورتها الحضارات الأخرى لذات المتغير أو المفهوم، فقد استفاد الغرب من التراث الفقهي والفلسفي الإسلامي بشكل كبير وواضح، وإن كان رواد عصر النهضة الأوربية وفلاسفة عصر الأنوار يدّعون الاستمداد المباشر من فكر الإغريق القديم.. مع أن علماء المسلمين من فلاسفة وفقهاء كانت لهم نظرات تمحيصية ونقدية لهذا الفكر في مختلف جوانبه، بل وإضافات مهمة، خاصة في الجانب السياسي.[12]

فالفارابي، رائد الفلسفة السياسية الإسلامية، وضع تصورا للمدينة الفاضلة التي يشترك فيها أهل الملل والنحل والأعراق على أساس المساواة الإنسانية، في أفق ''دولة فاضلة'' تشمل سكان المعمورة كلها. أما ابن خلدون فتميز بإدخال مبدأ العلمية الطبيعية في دراسة الظواهر التاريخية والسياسية والاجتماعية، ومن ثم استخلاص القوانين الطبيعية التي تحكم قيام الدول وزوالها، وبذلك وضع قواعد علم العمران أو علم الاجتماع السياسي. واستطاع الجويني في ''غياث الأمم'' أن يؤسس لنظرية العقد الاجتماعي، من خلال بحثه في النطاق القانوني المحدد لتصرفات الحاكمين وعلاقتهم بالمحكومين، وحدود رقابة الرأي العام المسلم وحراسته لأي تجاوز لحدود الله الناظمة للعقد الاجتماعي الإسلامي.[13]

وقبل أن نتطرق لرؤية الفكر العربي الإسلامي لمفهوم المواطنة، لابد أن نشير إلا أنه هناك اختلاف بين الباحثين العرب والمستشرقين حول وجود أو غياب مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. يقول المستشرق الإنجليزي Bernard Lewis:"أن المواطنة مفهوم غربي المنشأ، لا يوجد مرادف كلمة مواطنة في اللغة العربية، وأن هذا مفهوم غريب تماما عن الإسلام وعن الثقافة الإسلامية"[14]. وقد خالفه في هذا الطرح، المفكر العربي محمد أركون، الذي رأى أن المواطنة تعبير عن الصلة التي تربط الفرد/المسلم بالأمة، "هي في آن واحد مجتمع للمؤمنين ومجتمع المواطنين. ويتعلق الأمر بمواطنين يعيشون داخل نسق المعتقدات الإسلامية التي يماثلها فعليا دعامات مؤسساتية"[15].

وفي هذا السياق، يمكننا رصد اتجاهات أربعة في بيان ما تعنيه المواطنة في السياق العربي الإسلامي، كلها تدور حول ما تقدم من معنى:

أ- الاتجاه الأول: وذلك بالاعتماد على عملية النحت اللغوي، فنجد في اللغة العربية كلمة مواطنة، جاءت بصيغة "**مفاعلة**" وأصلها مشتقة من كلمة "**وطن**". قال الجوهري: الوطن : "المنزل الذي تقيم فيه"[16]، وعند الفيروز أبادي فهو: "منزل الإقامة"[17]، وهو بحسب معجم لسان العرب لابن منظور: " الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله ووطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، والموطن يسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، وفي التنزيل العزيز :"لقد نصركم الله في مواطن كثيرة "[18] ، والمواطن : الذي نشأ في وطن ما أو قام فيه، وأوطن الأرض: ووطنتها واستوطنتها، أي اتخذتها وطنا، وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد"[19]. ويقال: من أين ميطانك، أي غايتك. والميطان: الموضع الذي يوطن لترسل منه الخيل في السباق، وهو أول الغاية. والموطن: المشهد من مشاهد الحرب. قال تعالى: "**لقد نصركم الله في مواطن كثيرة**"[20]. [21]

ولم ير بعض أهل اللغة دلالة للفظ (المواطنة) في اللغة العربية على مفهومها الحديث إذ أن واطن في اللغة تعني مجرد الموافقة: واطنت فلانا يعني وافقت مراده. لكن فريقا آخر من اللغويين رأى إمكانية بناء دلالة مقاربة للمفهوم المعاصر بمعنى المعايشة في وطن واحد من لفظة (المواطنة) المشتقة من الفعل (واطن) لا من الفعل (وطن)، فواطن فلان فلانا يعني عاش معه في وطن واحد، كما هو الشأن في ساكنه يعني سكن معه في مكان واحد[22].

ب – الاتجاه الثاني: استخدام مصطلح المواطنة بكل حمولته الفكرية والسياسية الغربية، فيوظف هذا المصطلح في كتاباتهم مقرونا بالسعي إلى العدل والمساواة بالنسبة لجميع من يحمل جنسية الدولة.

ج – الاتجاه الثالث: يعمل على إيجاد مصطلح بديل يقوم مقام "المواطنة" و"المواطن"، ويظهر ذلك مثلا في مؤلفات من قبيل كتاب علال الفاسي "**مقاصد الشريعة الإسلامية** "، الذي يرى أن (**التكليف** في العرف الإسلامي يحل محل المواطنة في العرف الديمقراطي الحديث. وكان استعمال الإسلام لكلمة التكليف مكان غيرها إيذانا بأن الحقوق تعني الواجبات، والواجبات تعني الحقوق، لأن الحقوق التي يطلبها الانسان هي وسيلة للقيام بواجباته، وهذه أيضا تعتبر وسائل لحقوق أخرى يحصل عليها في حياته الدنيوية وفي يوم الجزاء)[23]. وفي هذا السياق يشير المفكر عبد الوهاب أفندي في ورقة بعنوان: «إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن[24] » ويبرز هذه القضية قائلا: (إن مطابق الكلمة العصرية "**مواطن**" في المصطلح الإسلامي القديم هي كلمة "**مسلم**" وليس "مواطن"، ويرجع ذلك إلى أن هوية المجتمع الإسلامي كانت من المسلمات حيث يتمتع الفرد بحكم كونه مسلما بعضوية فورية وكاملة في المجتمع السياسي وبالمعنى الإيجابي، بل و(الجمهوري) للمواطنة النشطة، يحمل الحديث المشهور هذا المفهوم (المسلمون ذمتهم واحدة، ويسعى بذمتهم أدناهم ومن حقر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) (رواه البخاري ومسلم) ويقول المعلق على البخاري بأن لفظة "المسلمين" تشمل نظريا النساء والأطفال)[25]. ويذهب محمد مهدي شمس الدين في كتابه " نظام الحكم والإدارة في الإسلام" إلى أن كلمة "الولاية" المستوحاة من التراث الإسلامي تقابل مفهوم "المواطنة"، قائلا: (وينشأ هذا الانتماء من الالتزام بالمشروع السياسي للمجتمع، وتحمل الواجبات والمسؤوليات التي يفرضها المشروع السياسي. فبذلك يتحقق الانتماء وينشأ منه التلبس بمفهوم "المواطنة" – وهو في المصطلح الإسلامي: الولاية، بمعنى المعاضدة، والتناصر– وحقوق المواطن)[26].

د – الاتجاه الرابع: يتجلى في عمل بعض الباحثين على تأصيل مفهوم المواطنة من خلال الإحالة على المبادئ الكبرى التي ينبني عليها هذا المفهوم كالعدالة والمساواة والحرية انطلاقا

من النص القرآني والحديثي. وكذا استعراض بعض النماذج التطبيقية التي جسدت مفهوم المواطنة في التراث الإسلامي، وأهمها دراسة وثيقة المدينة المنورة التي تعتبر بمثابة أول دستور بشري متكامل يقوم على التعاقد بين مواطنين مختلفي الأعراق والديانات مع قابلية للتطبيق.

إن المعادون للفكر الإسلامي من بعض القوميين والعلمانيين ودعاة الوطنية الضيقة، الذين حولوا المواطنة إلى عصبية مصادمة للإسلام، وأثاروا مشكلة الأقليات غير المسلمة في بعض المجتمعات المسلمة فعارضوا تطبيق شريعة الإسلام بذريعة التفريق بين أبناء الوطن الواحد.[27]

تبقى تلك المغالطات التي يبثها أعداء الإسلام والإيهام بوجود التعارض بين المواطنة بمفهومها الطبيعي وبين الإسلام كشريعة متكاملة، مجرد حيلة للنيل من الإسلام والقدح فيه، مستغلين للمحبة الغريزية للوطن، لإيهام الناس بأن التمسك بتفاصيل الشريعة يعطل بعضا من مصالح الوطن، وذلك باتخاذ بعض أحكام الشريعة التي تصادم مطالب الوطنية حجة لهم في النيل من عظمة الإسلام وقوته واستحقاقه.

إن ما يميز المواطنة في الإسلام أنه يضمن للمواطنين جميعا حقوقهم المتمثلة في حقوق الانسان، لقيامها على قاعدة التسامح فهي تحترم الواقع وليست مجرد شعارات. وهي أداة بناء واستقرار لا وسيلة هدم وتفريق وزرع مشكلات، كما شائع في الغرب[28].

وفي هذا السياق، يقول المفكر الإسلامي محمد عمارة:" ... وإذا كانت المواطنة وحقوقها قد عرفها الغرب على أنقاض الدين، بعد انتصار العلمانية على الكنيسة الغربية، ولذلك جاءت مواطنة علمانية، فإن الإسلام هو الذي أنشأ المواطنة، وشريعته الإلهية هي التي قررت وقننت حقوقها، وبذلك ضمنت القداسة لهذه الحقوق، حتى لا تكون منحة يسمح بها حاكم ويمنعها آخرون..، فالضامن لكامل حقوق المواطنة هي المرجعية الإسلامية والشريعة الإلهية، ولذلك نص دستور دولة

المدينة المنورة –على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم– على أنه ما كان من أهل هذه الصحيفة (أي الدستور) من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله.

وإذا كانت حقوق المواطنة في النموذج الحضاري الغربي وقفت عند الانسان الغربي دون سواه... بل إن الثورة الفرنسية قد حرمت النساء، والأولاد، وفاقدي العقل، والمحكومين بالعقوبات بدنية شائنة، من حقوق المواطنة.. فإن الإسلام قد قدس كل حقوق المواطنة لمطلق بني آدم، الذين لهم التكريم الإلهي بحكم الخلق (ولقد كرمنا بني آدم)[29]... وصنع ذلك منذ قبل أربعة عشر قرنا.. فهل نعي موروثنا الحضاري في المواطنة، بدلا من التبعية العمياء للوافد من لدن الآخرين؟"[30]

رابعا: التأصيل الإسلامي لمفهوم المواطنة وقيمها.

1: المواطنة في القرآن الكريم.

إذا ما استعرضنا النصوص القرآنية نجدها قد تطرقت إلى أسس ومبادئ المواطنة من حرية وعدالة وتسامح وتكافل وتآخ وتعايش مع الآخر، وهي جوهر الرسالة المحمدية على صاحبها أزكى الصلاة والسلام، نجدها في العديد من الآيات نذكر منها:

يقول الله تعالى: (**يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير**)[31]. هذه الآية تجسيد لمبدأ المساواة بين الناس، فلا تمايز في الخلق ولا تفاوت في المكانة، من منظور إنساني عام.

–**العدل:** ويحث على العدل وحفظ الأمانة، في قوله تعالى: (**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظكم به، إن الله كان سميعا بصيرا**)[32]، فقد جاء أمر الله بالعدل أمرا عاما دون تخصيص نوع دون نوع، ولا طائفة

دون طائفة، لأن العدل نظام الله وشرعه والناس عباده وخلقه يستوون أبيضهم وأسودهم، ذكرهم وأنثاهم، ومسلمهم وغير مسلمهم أمام عدله وحكمته.

–**الارتباط بالوطن:** وما يميز التصور الإسلامي لمفهوم المواطنة، أنها اتخذت أبعادا ذات أهمية كبيرة، حيث اعتبر الإخراج من الوطن قهرا لا يقل عن القتل، وهو ما نراه في المقصد القرآني، في قوله تعالى: **(وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون)**[33]. وفي قوله عز وجل: **(ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو أخرجوا من دياركم ما فعلوه)**[34].

ونجد في قوله تعالى: **(وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا)**[35]. وقوله تعالى: **(وقال الذين كفروا لرسلهم لنخرجنكم من أرضنا أو لا تعودن في ملتنا، فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين)**[36].

–**حرية المعتقد** : وقد أكد القرآن الكريم في آيات عديدة حق الناس في اختيار عقائدهم بحرية تامة، يقول تعالى: **(لا إكراه في الدين)**[37]،**(لست عليهم بمصيطر)**[38]، **(أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)**[39].ولابد أن نذكر هنا أن هذه التوجيهات القرآنية والنبوية بشأن إقرار حق الناس في الاختيار بحرية تامة، كان أمرا جديدا وغريبا في تاريخ الإنسانية، وكان فتحا جديدا أمام الإنسان ليتسامى في تحقيق كمالاته.

–**الشورى والمشاركة السياسية:** ولنتأمل تقرير مبدأ الشورى وتبادل الأفكار والرؤى مع الآخر لتحقيق مصالح أفراد المجتمع الواحد، واقترانه بقضية كبيرة هي الاستجابة لأمر الله تعالى، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، في قوله تعالى: **(والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون)**[40].

ولنتدبر المقصد القرآني في عدم إخراج المسلمين من ديارهم (أوطانهم) معيارا لتحقيق البر في المعاملة مع غير المسلمين، إلى جانب عدم المقاتلة في الدين. يقول عز وجل: **(لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين)**[41].

2: المواطنة في السنة النبوية.

إذا تفحصنا السيرة العطرة للنبي صلى الله عليه وسلم، وكذا الأحداث التي سبقت البعثة، نجدها تمثل تجسيدا واقعيا لمبادئ وقيم المواطنة، ممارسة لا تنظيرا، من خلال مواقف خالدة أسست لفكرة المواطنة.

حلف الفضول: ابتداء من حلف الفضول الذي يعد بمثابة المؤتمر العام الذي كان يعقد بمكة المكرمة، وكما سطرت كتب السيرة حرص النبي صلى الله عليه وسلم على مشاركة قومه في هذا الحلف. وقد اعتبره العديد من المؤرخين أول تجربة ديمقراطية لحماية الأفراد أيا كان دينهم أو عرقهم أو مذهبهم من أي اضطهاد أو قمع، فالأمة المكية حينئذ اتفقت على قبول التعددية بين ظهرانيها، ومنعت إلحاق أي أذى على الجماعات لأسباب تتعلق بجنس أفرادها أو فكرهم أو معتقداتهم[42].

وثيقة المدينة المنورة: وتأتي وثيقة المدينة المنورة التي تمثل أول دستور مكتوب بعد القرآن الكريم في التاريخ الإسلامي حرص الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم من خلالها على تأكيد أهمية التعايش بين البشر، والتأسيس لدولة مدنية إسلامية تستوعب أطيافا ثقافية متعددة، وهذا ما توضحه الظروف التاريخية الخاصة لصياغة الوثيقة والقواعد والأحكام التأسيسية المستنبطة من فقراتها. وإذا ما تأملنا المقاصد العميقة للوثيقة، نجد أنها اشتملت على أساسيات التسامح والتعايش والسلم داخل المجتمع الواحد بين كل أفراده باختلاف أعراقهم وديانتهم وتوجهاتهم على أساس المواطنة. ونذكر أهم المبادئ الأساسية فيها:

أ- **مبدأ حرية الاعتقاد:** جاء في نص الوثيقة (أن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم)[43]، والأمة كما تضمنته الوثيقة هم المؤمنون والمسلمون من قريش وأهل يثرب زمن تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم البند رقم2، وأن يهود بني عوف -اليهود الذين حالفوا المسلمين- أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، بهذا المعنى يمكننا القول: أن المدينة المنورة لم تقتصر في سكانها على المسلمين فقط، بل هي أمتان دينيتان في أمة سياسية واحدة.

ب-مبدأ العدل: لقد أسست الصحيفة للعدل كمبدأ دستوري للحكم، وهو من المبادئ الرئيسية والمقاصد العظيمة التي يراد تحقيقها وجعلها واقعا من خلال هذه الوثيقة، وكانت عناية الإسلام به واضحة في كل بنودها، فالإسلام جاء لينبذ ما كانت تقوم عليه المجتمعات الجاهلية من نصرة للقريب سواء كان ظالما أو مظلوما، وذلك بدافع الأعراف القبلية الجاهلية، فجعل نصرة الظالم بالأخذ على يديه ومَنْعه من الظلم فنص البند 37 (وإن النصر للمظلوم)[44]، و أورد مصطلح "**المظلوم**" غير مقيد ليعلَنَ في الإنسانية جمعاء حق الإنسان في العدل بغض النظر عن جنسه أو لونه أو ديانته.

ج- **مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية:** تقرر الصحيفة لمبدأ قضائي عدلي حكيم، وهو أن المسؤولية الجنائية فردية، وبالتالي فإن العقوبة عليها لابد وأن تكون شخصية خاصة بمن ارتكب الجريمة، ولا يسد أحد مسده في تحمل العقوبة بدلاً منه، أقرت الوثيقة ذلك في أكثر من فقرة منها: "إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ (أي يهلك) إلا نفسه وأهل بيته"، "وأنه من فتك فبنفسه فتك وبأهل بيته"، "وأنه لا يأثم امرء بحليفه"؛ أي إن ارتكب حليفه جرما يستوجب عقوبة قضائية. "لا يكسب كاسب إلا على نفسه"[45]، وهذا هو التغيير الهائل الذي أحدثه الإسلام عموما وهذه الوثيقة خصوصا في تقرير مبدأ "المسؤولية الفردية".

د-مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات: نصت الوثيقة في بنودها على مبدأ المساواة بين الناس، مراعية الاختلافات لكل فئة، دون الإخلال بالمميزات الخاصة، والفروق الفردية التي وهبت

لكل منهم، ويتجلى ذلك في البند رقم (16): "إنَّ ذمَّةَ الله واحدةٌ يُجير عليهم أَدْناهم، وإنَّ الْمؤمنين بعضهم موالي بعضٍ دُونَ النَّاسِ". وفي البند رقم (20): "إنَّ الْمُؤمنين بِيءٍ بعضهم عن بعضٍ بما نَالَ دماءهم في سبيلِ الله".[46]

هـ- مبدأ سيادة القانون: هذه الوثيقة في ذاتها دليل على سيادة القانون وأهميته الكبرى في التقارب والتعايش، فهو المشترك الذي استطاع أن يقرب بينهم بصورة توافقية، لم يروا مثلها من قبل عند أي قبيلة أو مدينة، أو حتى دولة من الدول العظمى حينها كالفرس والروم.

و- مبدأ المشاركة السياسية: جاءت هذه الوثيقة على شكل تعاقد مكتوب، نتيجة مباحثات ومشاورات بين قطاعات دينية واجتماعية مختلفة، وأنها وضعت للتطبيق العملي.

ومن ثم يمكن بنود هذه الوثيقة أن تكون مصدر إلهام في حل كثير من المشاكل اليوم. وهناك العديد من الأحاديث والآيات والعديد من التجارب الذاتية والمحلية في تاريخ المسلمين، وكذلك العديد من أحكام الشريعة الإسلامية التي تؤيد المشروع الكبير الذي استهدفته هذه الوثيقة.

فمن خلال هذه النصوص الشرعية يتبين لنا أن الإسلام لا يعارض المواطنة وحب الوطن، بل يجعلها من الدين، لأنها السبيل القويم للتفاعل والتعاون بين أبناء الوطن الواحد لما فيه الخير والسعادة لهم.

خامسا: أثر قيم المواطنة في المجتمع الإسلامي.

إن قيام هذا الدين لابد له من أن يقوم على أرض ووطن، وفق رابطة ود ووئام لا تناقض وتضاد. وقد استمدت المواطنة مفهومها في الإسلام على مواثيق شرعية بين الراعي والرعية كما وثقته صحيفة المدينة المنورة التي وضعها الرسول صلى الله عليه وسلم، هذه الوثيقة التي تعد دستورا يؤسس لبناء دولة إسلامية، تمنح كل الحقوق لقاطنيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تضمن بذلك للمجتمع حياة كريمة أساسها العدل والمساواة والوفاء بالعهود والمواثيق.

ولقد توافقت مقاصد الشريعة الإسلامية مع قيم المواطنة ومطالبها الأساسية، فعقيدة المواطن التي تأمره بالعدل بين جميع المواطنين المختلفين عنه دينا أو لغة أو جنسا، وهو أصل مفهوم المواطنة، هي نفسها العقيدة الإسلامية التي تحرم عليه الاعتداء على المواطن، سواء كان مسلما أو ذميا أو مستأمنا، أو معاهدا بأي شكل من أشكال الاعتداءات، فدمه حرام، وعرضه حرام، وماله حرام، يقول عز وجل:(ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون)[47].

- **مواطنة أم عصبية:** فالإسلام وإن كان لا يعارض حب الانسان لوطنه، لكنه يوجب عليه ألا يكون حبه لوطنه ينشأ عن عصبية جاهلية أو على طريقة الجاهلين" انصر أخاك ظلما أو مظلوما". من المؤكد أنه ثمة نصوص شرعية تنبذ العصبية وتذم الانتساب إليها، تعتبرها موروثا جاهليا يكرس الأحقاد والضغائن بين الناس. وهو ذم ينسجم وجوهر المواطنة التي ترتكز على المساواة بين بني البشر.

- **المواطنة حقوق أم واجبات:** سيء استخدام المواطنة في مجتمعاتنا والتعامل معها، فبعض الناس يرونها فقط من جانب الحقوق، متناسيين جانب الواجبات، فالتصور الإسلامي في الفصل بين الحقوق والواجبات هو فصل إجرائي، أي أنه لا وجود لحقوق دون واجبات والعكس صحيح. وأنهما مرتبطان لا يذكر أحدهما حتى يذكر الآخر، وحيث إنه لا معنى لوطن بدون مواطنين، فإن هؤلاء المواطنين مدعوون للمحافظة على الحقوق وأداء الواجبات، فلا يمكن رفع صوت المطالبة بإقرار الحقوق وفي الوقت ذاته رفض أداء الواجبات. وجب علينا أن ننظر إلى مفهوم المواطنة في شموليته لتحقيق الغاية من وجوده، فمفهوم المواطنة خليط متجانس من الحقوق والواجبات متكاملان ومتلازمان.

- **العمل الصالح والمواطنة الصالحة:** إن مفهوم العمل الصالح في الشريعة الإسلامية لا يقتصر فقط على عبادة الصلاة والصوم والحج والعمرة، وإنما يدخل فيه، فالفرد المؤمن المخلص لتعاليم دينه يلتزم بما لوطنه عليه، من منطلق مواطنة مؤمنة، ومن واجبات المواطنة الانخراط والمشاركة الإيجابية، أن يكون مواطنا صالحا رشيدا محبا لوطنه محافظا على سلامة أمنه واستقراره. فالمواطنة الإيجابية تتطلب من المواطنين القيام بالعمل الصالح بإتقان مع إخلاص وأمانة بقدر ما تتطلب منهم مستويات ثقافية عليا، سواء كان مهنيا أو حرفيا.

- **الرقابة الذاتية (التقوى):** وهي تعد من مرتكزات حفظ المواطنة، كونها تؤسس لرقابة ذاتية تستمد صرامتها من استحضار رقابة إلهية، وهي أقوى من رقابة "الضمير"، يقول تعالى: (يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا)[48]. فقد تكرر في القرآن ذكر أمر التقوى في العديد من المواضع، فهي الوازع الذي يضمن تنفيذ التشريع، وتصرفات الناس تتأطر بالواجب والممكن والممنوع، وليس بالمصلحة الشخصية، ثم إن التقوى بالإضافة إلى ما يحس به المتقي من واجب نحو وطنه، ومن تجريم لكل فعل يمس هذا الوطن في وجوده أو وحدته أو سيادته، أو مقدس من مقدساته.

الخاتمة:

من المعلوم أن لفظة "المواطنة" ليس لها وجود في اللغة العربية أو الأدبيات الإسلامية، ولكن لها مفهوم عام، وهناك فرق بين المفهوم والاصطلاح، فالمفهوم يحاكي الفكرة، والمصطلح يحاكي اللفظ الذي يعبر عن هذه الفكرة. فعند تناول مسمى المواطنة نتناولها من حيث المفهوم، وننزل هذا المفهوم ونسقطه على النصوص الشرعية في الإسلام، أو غيره من أدبياته.

والمواطنة في الإسلام تستوعب جميع المواطنين في دياره، دون إهدار حقوق الأقليات غير المسلمة، أو المسلمة، من غير إثارة للنعرات القومية والتي تتعدد بصورها المختلفة. وهي تضمن لجميع المواطنين حقوقهم المتمثلة بحقوق الإنسان لقيامها على قاعدة التسامح، فهي تحترم الواقع وليست مجرد شعارات، وهي أداة بناء واستقرار، لا وسيلة تهديم وتفريق وزرع مشكلات كما هو شائع في بلاد الغرب، إنها مفهوم يعتمد على أساس الحرية والمساواة.

إن المواطنة يترتب عليها حقوق وواجبات متبادلة، فالدول والمجتمعات الإنسانية القائمة في حيز جغرافي واحد أضحت اليوم من حقائق هذا العصر، فالأوطان اليوم حقيقة دستورية وقانونية، وقبل ذلك فهي حقيقة شرعية أمر بها الإسلام، والعلاقة بين أبناء ومكونات هذه الأوطان قائمة على تلك الحقوق والواجبات بصرف النظر عن دين وقومية أبناء هذا الوطن. فجميع الأوطان في هذا الوقت تضم أجناسا بشرية مختلفة، ومكونات أيدلوجية أو قومية أو عرقية متنوعة، إلا أن الجامع الذي يجمع هؤلاء جميعا هو نظام الوطن والمواطنة الذي لا يخل بديانات الناس.

إن المواطنة التي يتمسك بها كل مسلم تأخذ حظها من الشريعة الغراء، والتي تهدف إلى تقوية الرابطة بين أبناء البلد الواحد على اختلاف ألوانهم وأجناسهم ودياناتهم، واستخدام تلك الرابطة في تقوية المصالح المشتركة التي تعود على الوطن بالخير والنماء والأمن والأمان.

والمسلم يكون ولاؤه أولاً وآخراً لله تعالى ولدينه ولنبيه صلى الله عليه وسلم، ويتمثل ذلك بعبوديته لربه، وإخلاصه له في كل عمل يقوم به، واتباع شرعه. قال تعالى: (قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين)[49].

المراجع:

أولا: القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

ثانيا: مصادر ومراجع بالعربية.

1. محمد حميد الله الحيدرآبادي ،" مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ".
2. ابن العربي، "أحكام القرآن"، 3/89-90، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الثالثة، 1424هـ/2003م.
3. الجوهري إسماعيل بن حماد، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987، ج 8، مادة وطن.
4. الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب،"القاموس المحيط"، ج4 ، باب النون، فصل الواو والهاء، القاهرة .
5. توفيق حسن فرج ،"القانون الروماني" ، بيروت، الدار الجامعية للنشر والطباعة، 1995.
6. ياسر قنصوه، "الليبرالية: "إشكالية مفهوم"، القاهرة، مرايا الكتاب، 2008.
7. عبد الوهاب الأفندي ،"المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي"،.
8. يوسف القرضاوي، "الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشريعية"، دار الشروق، القاهرة، ط 2010.
9. جورج سباين،"تطور الفكر السياسي"، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة، دار المعارف، 1969.
10. محمد نصر مهنا، "تطور النظريات والمذاهب السياسية"، القاهرة، دار الفجر للنشر، 2006.
11. راشد الغنوشي، "حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي"، ط2 ، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993/1403.

12. "رؤية إسلامية معاصرة"، إعلان مبادئ، أحمد كمال أبو المجد، ط2، القاهرة، دار الشروق، 1992/1413.

13. ابن منظور ، "لسان العرب"، بيروت، دار صادر، 1968،المجلد 13.

14. محمد العدناني،"معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة"، مكتبة لبنان،1989.

15. علال الفاسي، "مقاصد الشريعة الإسلامية"، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1991.

16. عبد الوهاب الكيالي وآخرون،"موسوعة السياسة"، المجلد 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ط 3، 1996.

17. محمد مهدي شمس الدين ،"نظام الحكم والإدارة في الإسلام"، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991.

ثالثا: المراجع الأجنبية.

1. Francis Wolf ,« Aristote et la politique », , Paris, P, U, F, 1991.
2. Thomas Humphrey Marshall, « Citizenship and Social Class, and Other Essays », Cambridge University Press.
3. Patrice Canivez, « Eduquer le citoyen ? », Paris, collection Hatier, 1990.
4. Bernard lewis, « Islam and Democracy Liberal », Journal of democracy, Vol 7, 1996 .
5. Gérard Raulet, « Kant Histoire et Citoyenneté », Paris, P, U, F, 1996.
6. Mohammed Arkoun, « L'Islam, Relegion, et société », Paris, Editions du Cerf, 1982.
7. Will Kymlicka, « La citoyenneté multiculturelle une théorie libérale du droit des minorités », Paris, Edition la découverte, 2001.

8. The New Encyclopedia Britannica , Vol 3, Micropedia, Library of Congress, 15th Edition. USA 2003, P5th Edition. USA 2003.

رابعا: مقالات ومجلات إلكترونية

1. عبد الكريم قطب، " أزمة المفاهيم وانحراف التفكير"، سلسلة الثقافة الإسلامية، العدد 33، مركز دراسات الوحدة العربية والثقافة الإسلامية.

2. محمد إكيج، مجلة "تربيتنا الرقمية" العدد 11، شتنبر 2018، المنشورات الرقمية للجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية" حوار في موضوع: المواطنة بين الرؤية الإسلامية والتنظيرات الحديثة"، . http://onze.ampei.ampei.ma/chapter/المواطنة-بين-الرؤية-الإسلامية-والتنظ/

3. عبد الوهاب أفندي، مقالة "إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن" ، مساهمة في المؤلف "المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

4. محمد عمارة، مقالة "المرجعية الدينية لحقوق المواطنة وواجباتها"، جريدة الأهرام، عدد 25، أبريل 2012م.

5. قيس جواد العزاوي، مقالة ،"المواطنة في مجتمع متعدد القوميات والأديان"، www.mafhoum.com

6. خالد عبد العزيز الشريدة، "رؤية في السياسة الاجتماعية"، ورقة بحث مقدمة لفائدة العمل التربوي في وزارة التربية الوطنية السعودية، الباحة، المحرم 1426هـ /2005م.

الهوامش:

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ط 3، 1996، ص 313.

[2] The New Encyclopedia Britannica , Vol 3, Micropedia, Library of Congress, 15th Edition. USA 2003, P5th Edition. USA 2003, P 32.

[3] جورج سباين، "تطور الفكر السياسي"، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة، دار المعارف، 1969، ص5.

[4] Patrice Canivez « Eduquer le citoyen ? » Paris, collection Hatier, 1990, p 25.

[5] Francis Wolf « Aristote et la politique » Paris, P, U, F, 1991, p 94.

[6] توفيق حسن فرج "القانون الروماني" بيروت، الدار الجامعية للنشر والطباعة، 1995، ص 165.

[7] محمد نصر مهنا، "تطور النظريات والمذاهب السياسية"، القاهرة، دار الفجر للنشر، 2006، ص 214.

[8] Gérard Raulet « Kant Histoire et Citoyenneté » Paris, P, U, F, 1996, P 220.

[9] Thomas Humphrey Marshall « Citizenship and Social Class, and Other Essays » Cambridge University Press, 1950.

[10] Will Kymlicka « La citoyenneté multiculturelle une théorie libérale du droit des minorités », Paris, Edition la découverte, 2001, p 152.

[11] ياسر قنصوه، "الليبرالية: "إشكالية مفهوم"، القاهرة، مرايا الكتاب، 2008، ص 182.

[12] محمد إكيج، "حوار في موضوع: المواطنة بين الرؤية الإسلامية والتنظيرات الحديثة"، مجلة تربيتنا الرقمية العدد 11، شتنبر 2018، المنشورات الرقمية للجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية.
http://onze.ampei.ampei.ma/chapter/المواطنة-بين-الرؤية-الإسلامية-والتنظ/

[13] المرجع نفسه.

[14] Bernard lewis, « Islam and Democracy Liberal » Journal of democracy, Vol 7, 1996 p 52-63.

[15] « L'Umma est en même temps, la société des croyances et la société des citoyens. Il s'agit des citoyens qui vivent à l'intérieur d'un système de croyances musulmanes auquel correspond effectivement des supports institutionnels » Mohammed Arkoun « L'Islam, Relegion, et société » Paris, Editions du Cerf, 1982, p 31.

[16] الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987، ج 8، مادة وطن.

[17] الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط ج4 ، باب النون، فصل الواو والهاء، القاهرة ، ص 276.

[18] سورة التوبة، الآية 25

[19] ابن منظور ، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1968،المجلد 13، ص451.

[20] سورة التوبة، الآية 25.

[21] الجوهري إسماعيل بن حماد ، المرجع السابق، ص 80.

[22] محمد العدناني، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان،1989، ص 725.

[23] علال الفاسي، "مقاصد الشريعة الإسلامية"، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1991، ص 225.

[24] عبد الوهاب أفندي: "إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن" مساهمة في المؤلف "المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

[25] عبد الوهاب الأفندي، "المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي"، ص 145.

[26] محمد مهدي شمس الدين "نظام الحكم والإدارة في الإسلام"، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991، ص 536.

[27] عبد الكريم قطب، " أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، سلسلة الثقافة الإسلامية، العدد 33، مركز دراسات الوحدة العربية والثقافة الإسلامية، ص 36.

[28] خالد عبد العزيز الشريدة، رؤية في السياسة الاجتماعية، ورقة بحث مقدمة لفائدة العمل التربوي في وزارة التربية الوطنية السعودية، الباحة، المحرم 1426هـ /2005م.

[29] سورة الاسراء، الآية 70.

[30] محمد عمارة، المرجعية الدينية لحقوق المواطنة وواجباتها، جريدة الأهرام، عدد 25، أبريل 2012م.

[31] سورة الحجرات الآية 13.

[32] سورة النساء، الآية 58.

[33] سورة البقرة، الآية 84.

[34] سورة النساء، الآية 66.

[35] سورة الإسراء، الآية 76.

[36] سورة إبراهيم، الآية 13.

[37] سورة البقرة، الآية 255.

[38] سورة الغاشية، الآية 22.

[39] سورة يونس، الآية 99.

[40] سورة الشورى ، الآية 38.

[41] سورة الممتحنة، الآية 8.

[42] قيس جواد العزاوي، المواطنة في مجتمع متعدد القوميات والأديان www.mafhoum.com

[43] عبد الملك بن هشام، "السيرة النبوية"، ط1، بيروت، مؤسسة المعارف، 2004، ص255-254.

[44] المرجع نفسه.

[45] المرجع نفسه.

[46] المرجع نفسه.

[47] سورة المائدة، الآية 8.

[48] سورة النساء، الآية 1.

[49] سورة الأنعام، الآيتان 164-165.